مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس
Journal of the Faculty of Education Tripoli

اختيارات ابنِ عَجِيبَة (ت1224هـ) في تفسيره مِنَ الخِلافِ النحويّ في تقديرِ المَحذوف – حذفُ المبتدأ أنموذجًا

عبدالسلام سليمان الأطرش
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية-طرابلس، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.
البريد الإلكتروني: a.alatrish@uot.edu.ly

Article history
Received: Nov 5, 2023 Accepted: Dec 8, 2023

الملخص:

الحذف والتقدير من الظواهر اللغوية المعروفة، ليس في لغتنا العربية فحسب، بل تشترك فيه اللغات الأخرى كذلك، ولكنّ هذه الظاهرة في لغتنا أكثر وضوحا، ويلجأ إليها المتكلم طلبا للتخفيف والإيجاز، وقد مهّد البحث بترجمة موجزة لابن عجيبة، وتعريف الحذف والتقدير لغة واصطلاحا، وبيّن أنه لابدّ من وجود دليل على ما يحذف، ويكون وفق ضوابط وشروط، وقد شملت ظاهرة الحذف الاسم والفعل والحرف والجملة، وتناول الجانب التطبيقي من البحث ظاهرة الحذف والتقدير في القرآن الكريم، من خلال تفسير ابن عجيبة، وقد اقتصر البحث على حذف المبتدأ –خوف الإطالة- وذلك من خلال نماذج متعدّدة حُذف فيها المبتدأ، بيّن فيها البحث الخلاف بين النحاة في تقدير المحذوف، ومواقف ابن عجيبة من ذلك في تفسيره (البحر المديد)، مع التعقيب على الخلاف كلما أمكن ذلك، وقد كان كثير من الخلاف في التقدير اختلاف تنوّع لا اختلاف تضادّ.

الكلمات المفتاحية: الحذف، المحذوف، المبتدأ، الخلاف في التقدير، ابن عجيبة.

A B S T R A C T:

Deletion and ellipsis are well-known linguistic phenomena, not only in Arabic but also in other languages. However, this phenomenon is more prominent in Arabic, where speakers resort to it for the purpose of brevity and conciseness. The research started with a brief translation about Ibn Ajiba, defining deletion and ellipsis linguistically and idiomatically, and it clarified the necessity of having evidence for what is deleted, following specific rules and conditions. The phenomenon of deletion encompassed nouns, verbs, particles, and sentences, and the research addressed the practical aspect of the phenomenon in the Quran, through Ibn Ajiba's interpretation, focusing on the deletion of the subject - to avoid prolongation - and presenting multiple examples. The research also highlighted the disagreement among grammarians in interpreting the deleted element, along with Ibn Ajiba's positions on this in his interpretation (Al-Bahr Al-Madid), with comments on the disagreement whenever possible. The disagreements in interpretation were more about diversity than contradiction.

Keywords: Deletion, Deleted, Subject, Disagreement in estimation, Ibn Ajiba.

مقدمة:

الحمد لله مسبغ النعم، ودافع النقم، خالق الخلق من عدم، علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، إله رحيم راحم مَنْ رحِم، وأشهد أنّ نبيّنا محمدا عبده ورسوله أفصح العرب والعجم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي العزائم والهمم، ومن تبعهم بإحسان، ما أضاء النهار والليل أظلم.

وبعد، فقد حظي القرآن الكريم بعناية كبيرة من العلماء السابقين واللاحقين، نحاة ومفسرين، فأُلّفت المصنّفات العديدة في سبيل بيانه، فهو المصدر الأصيل لعلوم العربية المختلفة، وظاهرة الحذف والتقدير من الظواهر البارزة في اللغة العربية، وسمة من سماتها، بل حتّى في كثير من اللغات الأخرى، يلجأ إليها المتكلم لتحقيق المعنى المراد بمفردات قليلة، لغرض الإيجاز، وهي أكثر وضوحا في لغتنا العربية عن غيرها من اللغات؛ لأنّها تميل إلى التخفيف والإيجاز، ومعلوم أنّ المبتدأ ومعه الخبر ركنان أساسيان في الجملة

الاسمية، ولا يتمّ المعنى إلّا بهما، ولكنْ قد يُحذَف أحدهما لداع ما، وقد جاز الحذف لأنّ الألفاظ جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى جاز حذف اللفظ، ولا يجوز الحذف إلّا بشروط من أهمها وجود دليل على المحذوف، وسنقف في هذا البحث على حذف المبتدأ والخلاف في تقديره بين النحاة والمفسرين، واختيارات ابن عجيبة في تفسيره من ذلك، وبطبيعة الحال في مثل هذا البحث لا يمكن استقصاء جميع مواضع حذف المبتدأ، لذا اخترت نماذج من القرآن الكريم –برواية حفص عن عاصم– كان لابن عجيبة اختيار فيها، لبيان ظاهرة حذف المبتدأ واختلاف النحاة في تقديره، وأثر ذلك في بيان المعنى للآيات القرآنية، واعتمد البحث في ذلك على مصادر عديدة قديمة وحديثة. وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع تعلّقه بكتاب الله عز وجلّ، وكفى به سببا، إضافة إلى أنّي لم أجد أيّ دراسة نحوية تناولت الحذف والتقدير من خلال تفسير ابن عجيبة –حسب اطلاعي– ويحاول البحث الإجابة عن تساؤلات منها: هل الحذف في اللغة له ضوابط ينضبط بها؟ وما هي شروطه؟ ما هي اختيارات ابن عجيبة في تقدير المبتدأ المحذوف؟ وهل يوافق نحاة البصرة أم الكوفة؟ وهل الاختلاف في تقدير المحذوف يؤثر في المعنى؟ ويهدف البحث إلى إظهار تنوّع أساليب القرآن الكريم في الحذف والتقدير، ومعرفة كيفية إعراب بعض الأساليب التي فيها حذف للمبتدأ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعرض لتقديرات النحاة للمبتدأ المحذوف في كلام الله تعالى، وهذا له دور مهمّ في فهم معاني الآيات الكريمة، وقد اتّبع البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد المقارنة والتحليل، وجاء بعد المقدمة في تمهيد ودراسة تطبيقية، حوى التمهيد مبحثين، الأوّل ترجمتُ فيه لابن عجيبة باختصار، والثاني تحدّثتُ فيه عن الحذف والتقدير وتعريفهما، وأدلة الحذف وضوابطه وشروطه، وأمّا الدراسة التطبيقية فحوتْ عشرة نماذج من حذف المبتدأ في القرآن الكريم، رتّبتها حسب ترتيب المصحف، وبيّنت من خلالها الخلاف في تقدير المبتدأ المحذوف، واختيارات ابن عجيبة من ذلك، وختمت البحث بخاتمة ضمّت أهم النتائج.

الدراسات السابقة:

لم أجد –حسب اطلاعي– أيّ دراسة نحوية لظاهرة الحذف من خلال تفسير ابن عجيبة، ووجدتُ دراسات متعدّدة عن الحذف والتقدير بصفة عامة، أو من خلال بعض الكتب، وهي لا تتشابه مع بحثي إلّا في حدود يسيرة جدًّا، ومن هذه الدراسات:

- الحذف والتقدير عند الكسائي من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس، للباحث: د. عبدالفتاح محمد الحايطي، منشور في مجلة (أبحاث) الصادرة عن كلية التربية بجامعة الحُديدة في اليمن، العدد (4)، ديسمبر 2022م، وقد مهّد الباحث لبحثه ببيان مفهوم الحذف والتقدير ومترادفاتهما، ثمّ جاء بأربعة مباحث تناولت حذف الاسم والفعل والحرف والجملة، من خلال نماذج

من القرآن، يذكر فيها رأي الكسائي في تقدير المحذوف، وقلّما يذكر تقديرات أخرى، فكان التركيز على أقوال الكسائي دون أقوال مَنْ خالفه.

- ظاهرة الحذف والتقدير في كتب علوم القرآن عند المحدثين، لكل من: أ.د جابر محيسن الركابي، والباحث: مطلك محمد الرميض، كلية الآداب بجامعة ذي قار بالعراق، منشور في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث العدد (13) أكتوبر 2022م، تحدّث البحث عن الحذف والتقدير باختصار ثمّ بيّن أنّ علماء القرآن المحدثون قد أولَوْا ظاهرة الحذف عناية خاصة وبيّن منهجهم في بحث هذه الظاهرة، ثمّ جاء بعدّة نماذج من القرآن فيها حذف ووضّحه، وهي تختلف عن النماذج التي أوردتُها، وكذلك لم يتناول الخلاف في تقدير المحذوفات.

- التقدير النحوي للاسم المرفوع –حملا على المعنى– في القرآن الكريم، للباحث د. مجيد حميد الفتلي، نُشر في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن كلية العلوم الإسلامية بالجامعة الإسلامية فرع الديوانية في العراق، العدد (18) يناير 2021م، وهو بحث قصير لم يتجاوز تسع صفحات، تناول فيه الباحث نماذج للحذف في القرآن، قسّمها إلى: تقدير المبتدأ، اسم كان، الفاعل، دون الخوض في الخلاف في تقدير المحذوف.

- الحذف والتقدير رؤية في الأسلوب القرآني، للباحث: عبدالكريم خالد التميمي، نُشر في مجلة آداب البصرة في العراق، العدد (51) لسنة 2010م، وجاء بحثه في ثلاثة مباحث، كانت عن حذف الكلمة والحرف والجملة، ومن خلال هذه المباحث جاء بنماذج من القرآن وضح فيها الحذف وتقديره، وفي المبحث الأول جاء بنماذج قليلة حُذف فيها المبتدأ، ولم يتطرق إلى الخلاف في تقدير المبتدأ المحذوف.

- الحذف والتقدير في القرآن الكريم، وهو رسالة (دكتوراه) للباحث: مرشد سعيد أحمد، في الجامعة الإسلامية في بهاول بور في باكستان، سنة 1990م، وقام بحثه على أربعة فصول؛ الأول عن الحذف والتقدير، والثاني عن حذف الحرف، والثالث عن حذف الاسم، والرابع عن حذف الفعل، وما يتقاطع مع بحثي هو ما أورده في الفصل الثالث من نماذج لحذف المبتدأ في القرآن الكريم، وقد ذكر ما كان المحذوف فيه متفقا على تقديره، أو مختلفا فيه، وهناك عدّة نماذج ذكرتها في بحثي لم يذكرها، كما أن تناوله للخلاف في تقدير المحذوف يختلف عما أوردته في بحثي.

- الحذف والتقدير في النحو العربي، لعلي أبي المكارم، وهو كتاب مطبوع (معلومات نشره في قائمة المصادر)، قام الكتاب على ثلاثة أبواب، الأوّل عن نظرية العامل، والثاني عن معنى الحذف

والتقدير ومرادفاتهما وأمثلة للحذف والتقدير، والثالث كان عن منهج مقترح للبحث النحوي وتطبيقه في حلّ مشكلات الحذف والتقدير، وبالتالي فبحثي يختلف عنه.

أولا– التمهيد:

1. ترجمة ابن عجيبة:

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن الحسين، بن عجيبة، الحسني الأنجري –نسبة إلى قبيلة أنجرة– التطواني –نسبة إلى مدينة تطوان المغربية– مولده في بلدة (أعجيبش) بين مدينتي تطوان وسبتة عام (1160هـ) الموافق (1747م)، مفسّر صوفي مشارك، من أهل المغرب، حفظ القرآنَ في صغره بعدّة روايات، والمتونَ العلمية المتعدّدة، أخذه والده صغيرا إلى مدينة تطوان لأخذ العلم عن علمائها، ثمّ اشتغل بتدريس العلوم المختلفة في مساجدها وزواياها ستّة عشر عاما، ثمّ ارتحل إلى مدينة فاس للزيادة في طلب العلم وعمره آنئذ أربعون عاما، ولم يبق بها طويلا وعاد إلى تطوان، وصفه بعض من ترجم له بأوصاف رفيعة منها: العالم العارف العلامة الفقيه الصالح، المؤلّف المحقق الفهّامة البارع المدقّق، الصوفي الزاهد الجامع بين الشريعة والحقيقة، المشارك في سائر الفنون، مثال الجدّ والاجتهاد في العلم والعمل، صاحب التآليف العديدة، كثير الصيام والقيام، ورغم وصفه لنفسه بأنّه لا يتقن علم العروض، إلّا أنّ له قصائد شعرية متعدّدة في التصوّف.

وقد تحدّث ابن عجيبة عن العلوم التي حصّلها فقال: «والذي حصّلناه من علوم الأذهان: علم المنطق والكلام، على مذهب أهل السنة، والمهمّ من علم الهيئة، ومن علم الأديان: علوم القرآن، وخصوصا التفسير، ... وحصّلنا الفقه بأنواعه، وأصول الفقه وأصول الدين، ... وأمّا التصوّف فهو علمي ومحطّ رحلي، ... وحصّلتُ أيضا علم الحديث وعلم السير وعلم المغازي والتاريخ والشمائل، ومن علم اللسان: علم اللغة والتصريف والنحو والبيان بأنواعه» (ابن عجيبة، 1990م، ص101).

ولابن عجيبة كتب كثيرة، تزيد عن الثلاثين، في علوم مختلفة منها الحديث والفقه والعقيدة واللغة والتفسير والتراجم، ولكن جلّها كان في التصوّف، منها: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (معلومات نشره في قائمة المصادر)، الفتوحات القدّوسية في شرح المقدّمة الآجرُّومية، جمع فيه بين النحو والتصوّف، حقّقه عبد السلام العمراني، ونشرته في دار الكتب العلمية في بيروت، سنة 2015م، الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية –في التصوّف– حقّقه عبد الرحمن حسن محمود، ونشرته دار عالم الفكر في القاهرة، شرح نونية الششتري، حقّقه محمد العدلوني، ونشرته دار الثقافة في الدار البيضاء سنة 2013م، معراج التشوف إلى حقائق التصوّف، حقّقه عبد المجيد خيّالي، ونشره مركز التراث الثقافي المغربي في الدار البيضاء، وله

فهرسة افتتحها بالكلام على نسبه وذكر آبائه ثمّ ذكر نشأته وتربيته، ثمّ ترجم لابتداء طلبه للعلم ثمّ لأسانيده في الحديث والفقه ثمّ لإجازات مشايخه المذكورين، ثمّ ترجم لذكر ما ألّفه، (معلومات نشره في قائمة المصادر)، الجواهير العجيبة من تآليف أحمد بن عجيبة، حقّقه عبد السلام العمراني، جمع فيه المحقّق ستّة مؤلّفات لابن عجيبة شرعية وصوفية وهي: اللواقح القدسية في شرح الوظيفة الزروقية –في التصوّف–، نبذة عن مناقب الزهاد السبعة، كشف النقاب عن سرّ لبّ الألباب، شجرة اليقين فيما يتعلق بكون ربّ العالمين، منازل السائرين والواصلين، فضائل نور سيّد المرسلين، ونشرت هذا المجموع دار الكتب العلمية في بيروت سنة 2007م، الدرر الناثرة في توجيه القراءات المتواترة، طبع الطبعة الأولى في دار الكتب العلمية ببيروت، إيقاظ الهمم في شرح الحكم –في التصوّف–، قدّم له وراجعه محمد حسب الله، ونشرته دار المعارف بمصر، أزهار البستان في طبقات العلماء والصلحاء والأعيان، وهو في طبقات الفقهاء والأعيان المالكية حتّى زمانه، وأتبعهم بذكر النحويين والمحدّثين والصوفيين، شرح صلوات ابن مشيش، حاشية على مختصر خليل –في الفقه ولم يكملها– حاشية على الجامع الصغير للسيوطي –في الحديث– شرح لهمزية البوصيري ولبردته، شرح الحصن، تأليف في الأذكار النبوية، سلك الدرر في ذكر القضاء والقدر، شرح أسماء الله الحسنى، شرح المنفرجة لابن النحوي.

تُوفي ابن عجيبة بالطاعون في السابع من شوال عام (1224هـ) الموافق (1809م) ودفن ببلدة (أنجرة).

(سركيس، 1928م، ص169، 170، مخلوف، 2003م، 571/1، الكتّاني، 1982م، 854/2، الزركلي، 2002م، 245/1، كحالة، 1408هـ، 163/2، 164، داود، 1970، ص213–258).

2. الحذف والتقدير:

الحَذْفُ لغة: مصدر للفعل (حَذَف)، ويأتي لمعان منها: حذَف الشيء: قطعه من طرفه، وحذفه بالعصا: رماه وضربه بها، وحذفني بجائزة: وصلني بها. (الأزهري، 2001م، 270/4، وابن منظور، 1414هـ، 39/9، 40، ومجمع اللغة العربية، 162/1).

والحذف اصطلاحا: عرّفه الرمّاني بقوله: «فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام» (الرمّاني، 1976م، ص76) وعرّفه الزركشي فقال: «واصطلاحا: إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل» (الزركشي، 1957م، 102/3) ويقول علي أبو المكارم: «الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويًّا؛ لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد، ثمّ هي موجودة أو يمكن أنْ توجد في مواقف لغوية مختلفة» (أبو المكارم، 2007م، ص200) وقد حدّد ابن هشام الحذف الذي يبحث فيه علم النحو بقوله: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة

وذلك بأنْ يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل» (ابن هشام، 1985م، ص853).

أمّا التقدير فهو لغة مصدر للفعل قدّر، بالتشديد، وقدَر بالتخفيف مصدره القدْر، ويأتي (قدّر) لمعان منها: تمهّل وفكّر في تسوية الأمر وتهيئته، وقدّر الشيء: بيّن مقداره، وقاسه، وقدّر فلانا على الشيء: أقدره عليه، وقدّر فلانٌ الأمرَ: نواه وعقد عليه العزم. (الأزهري، 2001م، 37/9، وابن منظور، 1414هـ، 76/5، ومجمع اللغة العربية، ص718).

والتقدير اصطلاحا: نية الشيء وتصوّر وجوده، ويُستعمَل في المواطن التي يقع فيها الحذف أو التي تحتاج فيها الكلمات إلى ما يُكمّل معانيها، فهو مرحلة تالية للحذف (اللبدي، 1985، ص 182) والمُقدَّر: «ما يكون قد فُهم من الكلام، ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنّك نطقت به، وإنما تخفّفت بحذفه» (مصطفى، 1992م، ص35).

وقد تحدّث ابن جنّي عن ظاهرة الحذف تحت باب سماه: باب في شجاعة العربية، (ابن جنّي، 360/2) وورد الحذف بكثرة في القرآن وفي كلام العرب، قال ابن الشجري: «فحذوف القرآن كثيرة عجيبة» (ابن الشجري، 1991م، 231/1) وجعل بعض العلماء الحذف أبلغ من عدمه، قال القاسم بن سلّام: «والاختصار في كلام العرب كثير لا يحصى وهو عندنا أعرب الكلام وأفصحه، وأكثر ما وجدناه في القرآن» (القاسم بن سلّام، 1964م، 272/2) وقال الرمّاني: «وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر؛ لأنّ النفس تذهب فيه كل مذهب ... وهذا الضرب من الإيجاز في القرآن كثير» (الرمّاني، 1976م، ص77) وذكر مثل ذلك الجرجاني فقال: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبن» (الجرجاني، 1992م، 146/1) والحذف خلاف الأصل، وإذا «دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التغيير» (الزركشي، 1957م، 104/3).

ولم يقتصر الحذف على نوع معيّن من الكلام، بل «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة» (ابن جني، 360/2) وجاز الحذف «لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أنْ لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرّة، والخبرَ أخرى» (ابن يعيش، 1422هـ، 239/1) ومن أكثر أسباب الحذف كثرة الاستعمال، قال سيبويه: «وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير» (سيبويه، 1988م، 130/2) والحذف من أهم وسائل التخفيف، والعرب «كانوا يتخفّفون في القول ما وجدوا السبيل: يحذفون الكلمة إذا فُهمتْ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها» (مصطفى، 1992م، ص48) قال ابن مالك في ألفيته ممثلا

لحذف المبتدأ (ابن مالك، ص18):

وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ كما ** تقول: زيدٌ، بَعد مَنْ عندكما؟

وفي جواب كيف زيدٌ؟ قل: دَنِفْ ** فزيدٌ استُغني عنه إذْ عُرِفْ

ومَثّل سيبويه للمبتدأ المحذوف فقال: «بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمَرا، ويكون المبنيُّ عليه مُظهَرا: وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربّي، كأنّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله» (سيبويه، 1988م، 130/2).

ولابدّ في الحذف من دليل، فالعرب تحذف من الكلام «إذا كَانَ فِيمَا أَبقوا دَلِيل على مَا ألقوا» (المبرد، 112/3) قال ابن جنّي في سياق حديثه عن الحذف: «وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته» (ابن جنّي، 360/2) وقال ابن الأثير: «والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف؛ فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه» (ابن الأثير، 1420هـ، 77/2) وأكّد الزركشي ذلك فقال: «أنْ تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا مِن لفظه أو مِن سياقه، وإلّا لم يُتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلّا بالفهم، ولئلا يصير الكلام لغزا، فيُهجّن في الفصاحة، وهو معنى قولهم: لابدّ أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُلقي» (الزركشي، 1957م، 111/3).

وقد فصّل فاضل السامرّائي الحديث عن الأمور التي تدلّ على الحذف، وذكر منها: أنْ يكون في الكلام مبتدأ لا خبر له أو العكس، أو يوجد اسم منصوب لا ناصب له، أو جار ومجرور ليس في الجملة ما يتعلّق به، أو يُخبر عن الواحد بغير الواحد فيفهم أنّ هناك حذفا، أو يوجد في الكلام ما يستدعي الجواب ولا جواب، أو توجد صفة ولا موصوف مذكور، إلى غير ذلك مما أشبه هذه المواطن (السامرائي، 2007م، ص80-84). وأضاف فاضل السامرّائي بعض الأصول والضوابط التي يجب مراعاتها عند تقدير المحذوف، ومنها: ألّا يُقدّر محذوف في الكلام إلّا إذا دعت الحاجة إليه، وكلّ تقدير يؤدّي إلى فهم المعنى المراد فهو صحيح على ألّا يُخلّ بقاعدة نحوية، وبالتالي يجوز أنْ يوجد أكثر من تقدير للمحذوف، والتقدير الصناعي يُرجع فيه إلى الأصول والقواعد النحوية الأساسية (السامرائي، 2007م، ص84-88).

وقد بيّن النحاة أنّ الحذف بصفة عامة يكون واجبا وجائزا، وينطبق هذا على حذف المبتدأ، وما يتم تناوله في هذا البحث هو الحذف الجائز للمبتدأ، ومن مواضعه: وجود قرينة حالية تدل عليه وتُغني عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿**سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا**﴾ { النور:1}، أي: هذه سورة، وفي جواب الاستفهام كقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ**﴾ {القارعة: 10، 11}، أي: هي نار، وبعد فاء جواب الشرط، كقوله تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ {فصلت: 46}، أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها، وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ {الفرقان: 5}، أي: هذا أساطير، وعند القطع والاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ {الأنبياء: 26}، أي: بل هم عباد، (حمودة، 1998م، ص199-203).

وذكر ابن هشام ثمانية شروط للحذف (ابن هشام، 1985م، ص786-795) وأذكرها باختصار:

1. وجود دليل حالي أو مقالي يدلّ على المحذوف، وجَمَعهما ابن هشام في مسمَّى: الدليل غير الصناعي، فمن الأول قولك لمن رفع سوطا يريد أنْ يضرب به: زيدا، بإضمار (اضرب)، فحال المخاطب الظاهرة تدل على الفعل المحذوف المراد، ومن الآخر قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ {هود: 69}، أي: سلّمنا سلاما، وهذا إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثّلنا أو أحد ركنيها، وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يُشترط ألّا يكون في حذفه خلل في المعنى، وأمّا الدليل الصناعي فهو ما يختصّ بمعرفته النحويّون، ومثاله: قمتُ وأصكّ عينه، فالتقدير عندهم: وأنا أصكّ؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد.

2. ألّا يكون ما يُحذف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، وأمّا حذف الفاعل مع فعله فيجوز، نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ {هود: 69}.

3. ألّا يكون المحذوف جيء به للتوكيد، ففي نحو: ضربتُ ضربا، لا يجوز حذف المفعول المطلق؛ لأنّ الغرض منه هو التوكيد.

4. ألّا يكون في الحذف اختصار للمختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنّه اختصار للفعل.

5. ألّا يكون المحذوف عاملا ضعيفا، كالجار والمجرور.

6. ألّا يكون المحذوف عوضا عن شيء، فلا تحذف (ما) في: أمّا أنت منطلقا انطلقتُ، لأنّها عوض عن (كان) محذوفة.

7. ألّا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ ففي قولك: ضربني وضربته زيد، لا يجوز حذف الهاء، حتى لا يتسلّط الفعل (ضربتُ) على (زيد) ثمّ يُقطع عنه لكونه مرفوعا للفعل الأول.

8. ألّا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي، ففي: زيد ضربته، لا يجوز حذف الهاء مع بقاء الاسم مرفوعا؛ حتى لا يُعمل المبتدأ ويُهمل الفعل وهو الأقوى.

ثانيا- نماذج للخلاف في تقدير المبتدأ المحذوف واختيارات ابن عجيبة من ذلك:

1) قال تعالى: ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**﴾ {البقرة: 58}.

جاءت (حطّةٌ) مرفوعة بعد القول وهي كلمة مفردة، ومعلوم أنّ مقول القول لابدّ أن يكون جملة، ولا يكون مفردا إلّا في حالات، وليس منها ما ورد في الآية، قال أبو حيّان الأندلسي: «القول لا يعمل في المفردات، إنما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به، إلّا إنْ كان المفرد مصدرا نحو: قلت قولا، أو صفة لمصدر نحو: قلت حقّا، أو معبّرا به عن جملة نحو: قلت شعرا وقلت خطبة» (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 360/1) ولذلك ذهب أغلب النحاة إلى تقدير مبتدأ محذوف في الآية، والتقدير: مسألتُنا أو رغبتنا حطّةٌ، أو: دخولنا الباب كما أمرنا حطة، أو: أمرنا حطة، وما أشبه ذلك (الزجّاج، 1988م، 139/1، مكّي القيسي، 1405هـ، 95/1، الواحدي، 1439هـ، 554/2، الزمخشري، 1407هـ، 142/1، ابن عطية، 1422هـ، 150/1).

وذهب يونس وأبو عبيدة إلى أنّ (حطّةٌ) مفرد مرفوع على الحكاية، (الأخفش، 1990م، 103/1، وأبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 360/1) واستبعد أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي قائلا: «أمّا ما ذهب إليه أبو عبيدة مِنْ أنّ قوله (حطّة) مفرد، وأنّه مرفوع على الحكاية وليس مقتطعا من جملة، بل أُمروا بقولها هكذا مرفوعة، فبعيد عن الصواب؛ لأنّه يُبقي (حطّةٌ) مرفوعا بغير رافع، ولأنّ القول إنّما وُضع في باب الحكاية ليُحكى به الجمل لا المفردات» (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 360/1).

وذكر ابن جرير الطبري أقوالا أخرى في تعليل رفع (حطّة) فقال: «واختلف أهل العربية في المعنى الذي من أجله رفعت (الحطة)، فقال بعض نحويي البصرة: رفعت (الحطة) بمعنى قولوا: ليكن منك حطة لذنوبنا، كما تقول للرجل: سَمْعُك، وقال آخرون منهم: هي كلمة أمرهم الله أن يقولوها مرفوعة، وفرض عليهم قيلها كذلك، وقال بعض نحويي الكوفيين: رفعت (الحطة) بضمير (هذه)، كأنه قال: وقولوا: (هذه) حطة، وقال آخرون منهم: هي مرفوعة بضمير معناه الخبر، كأنه قال: قولوا ما هو حطة، فتكون (حطة) حينئذ خبرا لـ (ما)، قال أبو جعفر: والذي هو أقرب عندي في ذلك إلى الصواب، وأشبه بظاهر الكتاب: أن يكون رفع (حطة) بنية خبر محذوف قد دل عليه ظاهر التلاوة، وهو دخولنا الباب سجدا حطة، فكفى من تكريره بهذا اللفظ، ما دلّ عليه الظاهر من التنزيل، وهو قوله: ﴿وادخلوا الباب سجدا﴾» (الطبري، 2000م، 107/2).

واختار ابن عجيبة تقدير مبتدأ محذوف هو (أمرنا)، فقال: «(حِطة): خبر مبتدأ مضمر، أي: أمرُنا حطّة» (ابن عجيبة، 1999م، 111/1) وكذا رجّح أبو حيان تقديرا مشابها وهو: مسألتنا حطّة (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 359/1) ولعلّ ذلك هو الأقرب من باقي التقديرات؛ فهو قول جمهور النحاة، ولأنّه يكثر حذف

المبتدأ بعد القول، وأمّا قول يونس وأبي عبيدة ففيه مخالفة للأصول النحوية التي تقتضي أنّ القول لا يُحكى به المفرد بل الجمل.

2) قال تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (184) شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾ {البقرة: 184، 185}.

ذهب كثير من النحاة في تعليل رفع (شهرُ) –إنْ كان له ارتباط بقوله تعالى السابق ﴿أياما معدودات﴾– إلى تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير عند الفرّاء: ذلكم شهرُ رمضان، (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 194/2، السمين الحلبي، 277/2)[1] قال أبو حيّان الأندلسي عن هذا التقدير: «وهو قريب»، والتقدير عند الأخفش: هي شهر رمضان، (الأخفش، 1990م، 112/1) –أي: الأيام المعدودات– وكذا عند ابن عاشور، (ابن عاشور، 1984م، 168/2) وذكر السمين الحلبي عن الأخفش أنّ التقدير: المكتوب شهر رمضان، (السمين الحلبي، 277/2) وذهب الكسائي إلى أنّ (شهرُ) بدل من (الصيام) –المذكور في الآية السابقة– واستبعد ذلك أبو حيّان الأندلسي؛ لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، ولأنّ البدل في هذه الحال بدل اشتمال، والغالب أنْ يكون فيه البدل مصدرا، و(شهر) ليست كذلك، فهي ظرف، (السمين الحلبي، 277/2، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 194/2) فما اختاره الكسائي بعيد، والأقرب تقدير مبتدأ محذوف.

وقد ذهب ابن عجيبة أيضا إلى ذلك، والتقدير عنده: هو شهر رمضان، حيث قال: «وذلك الصيام الذي أُمرتم به هو شهر رمضانَ المبارك الَّذي أُنْزل فيه القرآنُ» (ابن عجيبة، 1999م، 212/1).

3) قال تعالى: ﴿**فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ**﴾ {النساء: 171}.

اتفق النحاة على أنّ (ثلاثة) خبر لمبتدأ محذوف، واختلفوا في تقديره؛ فذهب الفرّاء إلى أنّ التقدير: «هم ثلاثة، كقوله تعالى: ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ**﴾ {الكهف: 22}، فكلّ ما رأيته بعد القول مرفوعًا ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم» (الفرّاء، 296/1) وذهب الزجّاج والنحّاس ومكّي بن أبي طالب، إلى أنّ التقدير: آلهتنا ثلاثة، وذكر ذلك أيضا العكبري، وأضاف تقديرا آخر هو: الإله ثلاثة، ومثله ما ذكره أبو حيان الأندلسي: الله ثلاثة، ومثله ما رجّحه الزمخشري: الآلهة ثلاثة، (الزجّاج، 1988م، 135/1، النحّاس، 1420هـ، 253/1، مكّي القيسي، 1405هـ، 214/1، العكبري، 412/1، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 144/4، الزمخشري، 1407هـ، 593/1) واعترض الجرجاني على تقدير: آلهتنا ثلاثة، فقال:

(1) لم أجد قول الفرّاء في كتابه معاني القرآن، بل قال: «وقوله: (شَهْرُ رَمَضانَ) رفع مستأنف أي: ولكم شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآن» (الفرّاء 112/1).

«وليس ذلك بمستقيم؛ وذلك أنّا إذا قلنا: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، كان ذلك، والعياذ بالله، شِبْه الإثبات أنّ ههنا آلهة، من حيث إنّك إذا نفيت، فإنّما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ، ولا تنفي معنى المبتدأ، فإذا قلت: ما زيد منطلقا، كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد، ولم تنف معنى زيد ولم توجب عدمه، وإذا كان ذلك كذلك، فإذا قلنا: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة، كنا قد نفينا أنْ تكون عدّة الآلهة ثلاثة، ولم ننفِ أنْ تكون آلهة، جل الله تعالى عن الشريك والنظير، كما أنّك إذا قلت: ليس أمراؤنا ثلاثة، كنت قد نفيت أنْ تكون عدّة الأمراء ثلاثة، ولم تنف أنْ يكون لكم أمراء، هذا ما لا شبهة فيه، وإذا أدّى هذا التقدير إلى هذا الفساد، وجب أن يُعدَل عنه إلى غيره، والوجه والله أعلم، أنْ تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ، ويكون التقدير: ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو: في الوجود آلهة ثلاثة، ثم حُذف الخبر» (الجرجاني، 1992م، ص379).

وقدّر أبو علي الفارسي: الله ثالث ثلاثة، فالمحذوف المبتدأ والمضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه (ابن عطية، 1422هـ، 139/2)، وعلّل ابن عاشور حذف المبتدأ فقال: «و(ثلاثة): خبر مبتدأ محذوف، كان حذفه ليصلح لكل ما يصلح تقديره من مذاهبهم من التثليث، فإنّ النصارى اضطربوا في حقيقة تثليث الإله كما سيأتي، فيُقدّر المبتدأ المحذوف على حسب ما يقتضيه المردود من أقوالهم في كيفية التثليث مما يصح الإخبار عنه بلفظ ثلاثة من الأسماء الدالة على الإله، وهي عدّة أسماء» (ابن عاشور، 1984م، 54/6).

واختار ابن عجيبة تقديرا قريبا من تقدير الزجّاج فقال: «وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ أي: الآلهة ثلاثة: الله، والمسيح، ومريم» (ابن عجيبة، 1999م، 596/1) ولعلّ تقدير أبي علي الفارسي أوجه؛ فلم يرد عليه اعتراض، ولأنّه ورد في آية أخرى ما يؤيده، وهي قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**﴾ {المائدة: 73}.

4) قال تعالى: ﴿**المص كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ {الأعراف: 1}.

ذهب بعض النحاة إلى أنّ (كتابٌ) خبر لمبتدأ محذوف، واختلفوا في التقدير؛ فتقديره عند الكسائي: هذا كتاب، أو: ذلك كتاب، (الفرّاء، 369/1) وأجاز الواحدي وأبو حيّان الأندلسي أيضا: هذا كتاب، (الواحدي،1439هـ، 8/9، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 9/5) وتقديره عند الزمخشري: هو كتاب، (الزمخشري، 1407هـ، 85/2) وأجاز السمين الحلبي أيضا هذا التقدير (السمين الحلبي، 241/5).

وأجاز الفرّاء والسمين الحلبي أن يكون (كتابٌ) خبرا عن المبتدأ (المص)، (الفرّاء، 368/1، السمين الحلبي، 241/5) واعترض على هذا الوجه الزجّاج فقال: «وقال بعض النحويين: موضع هذه الحروف رفع بما بعدها، قال: (المص كتاب)، كتاب مرتفع بـ(المص)، وكأنّ معناه: المص حروف كِتَابٍ أنزل إليك، وهذا

لو كان كما وصف لكان بعد هذه الحروف أبداً ذكْرُ الكتاب؛ فقوله: ﴿**الم اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**﴾ {آل عمران: 1، 2} يدلّ على أن (الم) لا مرافع لها على قوله ...، ولو كان كما يصف لكان مُضمِراً اسمين، فكان المعنى (الم) بعض حروف كتاب أنزل إليك، فيكون قد أضمر المضاف وما أضيف إليه، وهذا ليس بجائز» (الزجّاج، 1988م، 313/2، 314).

وحكى السمين الحلبي وجها آخر وهو أن يكون (كتاب) مبتدأ وخبره (فلا يكن) والفاء هنا زائدة على رأي الأخفش، إلّا أنه وصف هذا الوجه بأنّه بعيد جدّا.

وخالف الطاهر بن عاشور التقديرات السابقة وذهب إلى أنّ (كتابٌ) مبتدأ وخبره (أنزل إليك) وما انضمّ إليه من التفريع والتعليل، وسوّغ الابتداء بالنكرة أنّه أُريد بها النوع لا الفرد، أو التعظيم، أو التعجيب، واعترض على مَنْ قدّر مبتدأ محذوفا، أو جعل (المص) مبتدأ فقال: «ومِن المفسرين مَن قدّروا مبتدأ محذوفا، وجعلوا (كتاب) خبرا عنه، أي: هذا كتاب، أي أنّ المشار إليه القرآن الحاضر في الذهن، أو المشار إليه السورة، أطلق عليها كتاب، ومنهم مَن جعل (كتاب) خبرا عن كلمة (المص)، وكلّ ذلك بمعزل عن متانة المعنى» (ابن عاشور، 1984م، 8ب/12).

واختار ابن عجيبة تقدير الكسائي وأبي حيّان الأندلسي فقال: «(كتاب): خبر، أي: هذا كتاب، و(أُنزل): صفته» (ابن عجيبة، 1999م، 196/2).

ولعلّ تقدير مبتدأ محذوف هو الأقرب في بيان المعنى، ولأنه قد جاء مصرَّحا به في آيات أخرى منها: ﴿**الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾ {البقرة: 1، 2}، ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ**﴾ {يونس: 1}، والقرآن يفسّر بعضه بعضا.

5) قال تعالى: ﴿**وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ {الكهف: 29}.

ذهب كثير من النحاة إلى أنّ (الحقُّ) خبر لمبتدأ محذوف، فقدّره الكسائي والأخفش: هو الحق، (الواحدي، 1439هـ، 603/13، الأخفش، 1990م، 430/2) وقدّره الزجاج: وقل الذي أتيتكم به الْحَقُّ، (الزجّاج، 1988م، 281/3) وقدّره ابن عطية وابن عاشور: هذا الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُم، وأجاز ذلك السمين الحلبي (ابن عطية، 1422هـ، 513/3، ابن عاشور، 1984م، 307/15، السمين الحلبي،476/7) وأجاز أبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي أن يكون (الحقُّ) مبتدأ وخبره (من ربكم) (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 168/7، السمين الحلبي،477/7).

وأجاز الثعلبي أنْ يكون (الحق) مرفوعا على الحكاية، (الثعلبي، 2002م، 166/6) وهو وجه مستبعد،

كما تمّ بيانه في النموذج الأول.

وأورد السمين الحلبي رأيا مفاده أنْ يكون (الحقُّ) فاعلا لفعل محذوف والتقدير: جاء الحقُّ، إلاّ أنّه اعتَرض عليه؛ لكون هذا الموضع ليس من المواضع التي يُضمر فيها الفعل، (السمين الحلبي، 476/7) وذكر ابن هشام في مثل هذه الحالة ما يرجّح تقدير مبتدأ، حيث قال: «إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني أولى؛ لأنّ المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف، فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل، اللهمّ إلّا أنْ يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته» (ابن هشام، 1985م، ص806، 807).

أمّا ابن عجيبة فقد جمع في اختياره بين رأي الزجّاج ورأي ابن عطية السابقين فقال: «(الْحَقُّ): خبر، أي: هذا الذي أُوحي إليَّ الحق، يقول الحق جلّ جلاله: وَقُلِ يا محمد لأولئك الغافلين المتبعين أهواءهم، أو لمن جاءك من الناس: هذا الذي جئتكم به من عند ربي هو الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُم» (ابن عجيبة، 1999م، 266/3).

وكلّ الآراء السابق ذكرها سائغة، إلّا ما ورد عليه اعتراض يضعّفه كما بيّنت، ولكن يبقى الأقرب أن يكون (الحق) مبتدأ وخبره شبه الجملة بعده (من ربكم)؛ لأنّ هذا الوجه لا تقدير فيه، وهو أولى ممّا فيه تقدير، فالأصل هو الذكر وعدم التقدير، كما قال الزركشي: «إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التغيير» (الزركشي، 1957م، 104/3).

6) قال تعالى: ﴿**سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ {النور: 1}.

ذهب كثير من النحاة إلى أنّ (سورة) خبر لمبتدأ محذوف، واختلفوا في التقدير؛ فقدّره الفرّاء والمبرد والزّجاج والنحّاس: هذه سورة، وأجاز ذلك ابن عطيّة وأبو حيّان الأندلسي والشوكاني وابن عاشور، (الفرّاء، 370/1، الواحدي، 1439هـ، 92/16، الزجّاج، 1988م، 27/4، النحّاس، 1420هـ، 88/3، ابن عطية، 1422هـ، 160/4، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 6/8، الشوكاني، 1414هـ، 5/4، ابن عاشور، 1984م، 141/18).

وذكر الزمخشري وأبو حيّان الأندلسي تقديرا آخر وهو: فيما أوْحينا إليك سورة أنزلناها، (الزمخشري، 1407هـ، 208/3، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 6/8) وأورد الشوكاني الاعتراض على هذا التقدير فقال: «وردّ بأنّ مقتضى المقام بيان شَأْنِ هذه السُّورة الكريمة، لا بيانُ أنّ في جمْلة مَا أُوحِي إلى النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلّم سورة شأْنُها: كذا وكذا» (الشوكاني، 1414هـ، 5/4).

وأجاز ابن عطية وابن عاشور كون (سورةٌ) مبتدأ و(الزانية والزاني) في الآية التالية إلى آخر السورة خبرا، (ابن عطية، 1422هـ، 160/4، ابن عاشور، 1984م، 142/18) واعترض الزجّاج على كون (سورة) مبتدأ فقال: «ورفعها بالابتداء قبيح لأنها نَكِرَة» (الزجّاج، 1988م، 27/4) ويُردّ عليه بأنّه سوّغ الابتداء بالنكرة وصفها بجملة (أنزلناها).

واختار ابن عجيبة تقدير الفرّاء ومَنْ وافقه فقال: «(سورة): خبر، أي: هذه سورة، وأشير لها، مع عدم تقدّم ذكره لأنّها في حكم الحاضر المشاهد»، (ابن عجيبة، 1999م، 6/4) وهذا ما عليه الأغلب وهو الأقرب، وهو مقدّم على القول بحذف الخبر؛ لكون حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر.

7) قال تعالى: ﴿**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ**﴾ {النور: 40}.

ذهب كثير من النحاة إلى أنّ (ظلماتٌ) خبر لمبتدأ محذوف، فذكر النحّاس أنّ (ظلمات) مرفوع على إضمار مبتدأ، ولكنّه لم يقدّره، (النحّاس، 1420هـ، 97/3) وقدّره الفارسي والواحدي والعكبري: هذه ظلمات، (الفارسي، 1993م، 330/5، الواحدي، 1439هـ، 310/16، العكبري، 973/2) وأبو حيّان الأندلسي: هذه ظلمات، أو: تلك ظلمات، وكذا فعل السمين الحلبي، (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 53/8، السمين الحلبي، 415/8)، وقدّره مكّي بن أبي طالب: هذه ظلمات، أو: هي ظلمات، ومثله الشوكاني، وقدّره التقدير الأخير أيضا الطاهر بن عاشور (مكّي القيسي، 1405هـ، 512/2، الشوكاني، 1414هـ، 46/4، 47، ابن عاشور، 1984م، 256/18).

وأجَازَ الْحوفيُّ أَنْ يكونَ (ظلمات) مبتدأ وجملة (بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ) خبره، واعترض عليه أبو حيان الأندلسي فقال: «والظاهر أنّه لا يجوز؛ لعدم المسوّغ فيه للابتداء بالنكرة، إلّا إنْ قدّرت صفة محذوفة أي ظلمات كثيرة أو عظيمة بعضها فوق بعض» (أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 54/8).

وقدّر ابن عجيبة التقدير الأول فقال: «ظُلُماتٌ، أي: هذه ظلمات، ظلمة السحاب، وظلمة الأمواج، وظلمة البحر» (ابن عجيبة، 1999م، 47/4).

وكلّ تقديرات المبتدأ المحذوف السابقة متقاربة، والقول بحذف المبتدأ هو الأقرب، لشبه الإجماع على ذلك، ولتقدّم دليل على المبتدأ المحذوف وهو قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ**﴾، وأمّا رأي الحوفي فمستبعد؛ لعدم وجود مسوّغ للابتداء بالنكرة كما ذكر أبو حيان الأندلسي.

8) قال تعالى: ﴿**وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ**﴾ {القصص: 9}.

ذهب أكثر النحاة إلى أنّ (قرّةُ) خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره عند بعضهم: هو قرّة، وممن ذهب إلى ذلك الفرّاء ومكّي بن أبي طالب وأبو حيّان الأندلسي، (الفرّاء، 302/2، مكّي القيسي، 1405هـ، 541/2، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 288/8) وذهب الكسائي وأبو عبيدة إلى أنّ التقدير: هذا قرّة، (النحّاس، 1420هـ، 156/3، أبو عبيدة، 1381هـ، 98/2) وذهب الواحدي إلى أن التقدير: هو قرّة، أو: هذا الصبي قرة، وكذا ذكر الطاهر بن عاشور (الواحدي، 1439هـ، 337/17، 338، ابن عاشور، 1984م، 78/20).

وأجاز مكّي بن أبي طالب جعل (قرّة) مبتدأ، وخبره: (لا تقتلوه)، (مكّي القيسي، 1405هـ، 541/2) واستبعد ذلك الزجاج والنحّاس والزمخشري، وأبو حيّان الأندلسي (الزجّاج، 1988م، 133/4، النحّاس، 1420هـ، 157/3، الزمخشري، 1407هـ، 394/3، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 288/8) وعلّل الزجّاج ذلك بقوله: «وَيَقْبُح رفْعُه علَى الابتداء وأن يكون الخبر (لا تَقْتُلوهُ)؛ فيكون كأنه قَدْ عَرف أنّه قرّة عين له، ويجوز رفعه على الابتداء على بُعْدٍ على معنى: إذا كان قرّة عين لي ولك فلا تقتلْه» (الزجّاج، 1988م، 133/4).

واختار ابن عجيبة القول الأول، حيث قدّر: هو قُرَّة عَيْنٍ لِي وَلَك. (ابن عجيبة، 1999م، 232/4).

والأقرب تقدير مبتدأ محذوف (هو) أو (هذا)، و(قرّة) خبر، واستدلّ الزمخشري على ذلك بقراءة الحسن وابن مسعود: ﴿**وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ لَا تَقْتُلُوهُ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ**﴾ -بتقديم (لا تقتلوه) على (قرّة)- (ابن خالويه، ص113)، وكذلك ممّا يؤيد هذا الرأي كثرة حذف المبتدأ بعد القول، أمّا ما أجازه مكّي بن أبي طالب فهو بعيد كما أوضح النحاة السابق ذكرهم.

9) قال تعالى: ﴿**فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**﴾ {الزخرف: 89}.

ذهب النحاة في توجيه رفع (سلامٌ) إلى تقدير محذوف، ولكنّهم اختلفوا في التقدير؛ فقدّر بعضهم مبتدأ محذوفا، وقدّر آخرون خبرا محذوفا، والتقدير عند الأولين: أمري سلام، وممّن ذكر ذلك: النحّاس ومكّي بن أبي طالب وابن عطيّة والشوكاني، وقدّر أبو حيّان الأندلسي: الأمر سلام، (النحّاس، 1420هـ، 82/4، مكّي القيسي، 1405هـ، 653/2، ابن عطية، 1422هـ، 67/5، الشوكاني، 1414هـ، 650/4، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 393/9).

وممن ذهب إلى تقدير خبر محذوف الزمخشري، والتقدير عنده: سلام منكم، (الزمخشري، 1407هـ، 268/4) وذهب الفرّاء إلى تقدير: سلام عليكم، وتبعه الطبري والتقدير عنده: سلام عليكم أو: لكم (الفرّاء، 38/3، الطبري، 2000م، 656/21) ويَرِدُ على هذا ورود المبتدأ نكرة دون مسوّغ واضح، كما أنّ المعنى على تقدير الفرّاء خلاف ما ورد من النهي عن البدء بالسلام على الكفار، قال مكّي بن أبي طالب عمّا ذهب

إليه الفرّاء ومَن تابعه: «وَهَذَا مَرْدُود لأَنّ النَّهْي قد أَتَى أَنْ لَا يبدؤوا بِالسَّلَام» (مكّي القيسي، 1405هـ، 653/2) وكذا اعترض النحّاس على تقدير الفرّاء قائلا: «زعم الفرّاء أنّ التقدير: سلام عليكم، ثمّ حذف، وهذا خلاف ما قال المتقدّمون، وقد ذكر مثل هذا سيبويه، وقال: نزل بمكّة من قبل أنْ يؤمروا بالسلام، وأيضا فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد نهى أن يُبدأ اليهود والنصارى بالسلام، وحُظر على المسلمين، فصحّ أن معنى: ﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا**﴾ {الفرقان: 63} أنّه ليس من التسليم في شيء، وإنّما هو من المتاركة والتسليم، وكذا ﴿**فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾» (النحّاس، 1420هـ، 82/4).

واختار ابن عجيبة التقدير الأول الذي ذكره النحّاس فقال: «وَقُلْ سَلامٌ، أي: أمري تسلّم منكم ومتاركة» (ابن عجيبة، 1999م، 275/5)، وهذا يبدو الأقرب من تقدير خبر محذوف، لما ورد من اعتراض على ذلك، ولأنّ حذف المبتدأ يكثر بعد القول.

10) قال تعالى: ﴿**إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**﴾ {ق: 17}.

كان المتوقع أنْ يقال –في غير القرآن–: عن اليمين وعن الشمال قعيدان، ولكنه أفرد (قعيد)، وبذلك بقي شبه الجملة (عن اليمين) دون مبتدأ، واختلف النحاة في ذلك؛ فذهب سيبويه والكسائي والزجّاج والزمخشري وغيرهم إلى أنّ التقدير: عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، ثمّ حذف، (النحّاس، 1420هـ، 149/4، مكّي القيسي، 1405هـ، 684/2، الزجّاج، 1988م، 44/5، الزمخشري، 1407هـ، 385/4) واستشهد سيبويه والزجّاج بشواهد فيها حذف، وقال سيبويه عقبها: «فوَضع في موضع الخبر لفظَ الواحد؛ لأنّه قد عَلِم أنَّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أن الآخَرِين في هذه الصفة ... تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر لعِلم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل في ذلك» (سيبويه، 1988م، 76/1).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (قعيد) مفرد لكنّه يقوم مقام اثنين، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا**﴾ {غافر: 67} ، فكلمة (طفلا) مفرد ومعناها جمع، (ابن عطية، 1422هـ، 160/5، أبو حيان الأندلسي، 1420هـ، 543/9) قال الجوهري: «وفَعيلٌ وفَعولٌ ممَّا يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع، كقوله تعالى: ... ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**﴾» {التحريم: 4} (الجوهري، 1987م، 526/2) وذهب إلى هذا الرأي أيضا الأخفش حيث قال: «ولم يقل (عَنِ اليَمِينِ قَعيدٌ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيد)، ذكر أحدهما واستغنى كما قال: ﴿**يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا**﴾ {غافر: 67} فاستغنى بالواحد عن الجمع» (الأخفش، 1990م، 522/2، 523) وعلى هذا الرأي لا حذف في الآية.

وذهب المبرد إلى أنّه منوي به التقديم؛ أي: عن اليمين قعيد، ثمّ عطف عليه وعن الشمال، واستحسن

النحّاس هذا الرأي، وشبّهه بقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ**﴾ {التوبة: 62} (النحّاس، 1420هـ، 149/4).

واختار ابن عجيبة الرأي الأول وهو رأي جمهور البصريين فقال: «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ أي: عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، وحذف الأول لدلالة الثاني عليه» (ابن عجيبة، 1999م، 449/5) ولعل هذا هو الأقرب، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الخاتمة:

- الحذف ظاهرة لغوية اهتمّ بها النحاة والمفسرون والبلاغيون وأولوها عناية كبيرة لتوضيحها وتقديرها، وقد شمل الحذف الكلمة بأقسامها الثلاثة والجملة بقسميها.
- ابن عجيبة شخصية لها مكانتها العلمية الرفيعة؛ فقد أسهم في مجال التأليف العلمي في علوم مختلفة منها: التفسير والحديث والفقه والعقيدة واللغة والتراجم، ولكن جلّ تأليفه كان في التصوّف.
- اعتنى المفسّرون ومنهم ابن عجيبة في تفاسيرهم بجوانب العربية المختلفة، ومنها ظاهرة الحذف والتقدير.
- اهتمّ ابن عجيبة ببيان تقدير المحذوف، ووظّف ذلك لبيان المعنى، كما تبيّن من خلال النماذج المذكورة، وغيرها كثير في تفسيره ولم أوردها خوف الإطالة.
- تقدير النحاة للمحذوف يُمكّننا من فهم معاني كثير من الآيات القرآنية وغيرها من نصوص اللغة، بل أحيانا لا يُفهم المعنى إلّا بتقدير المحذوف.
- اختلاف النحاة في تقدير المحذوف قد يؤدي إلى اختلاف المعنى، مثلما ورد في النموذج التاسع.
- أغلب الخلاف بين النحاة في تقدير المحذوف اختلاف تنوع لا اختلاف تضادّ، فغالبا ما يمكن أن يحتمل المعنى تقديرات النحاة المختلفة.
- من أهم أسباب الحذف علم المخاطب بالمحذوف، وكثرة الاستعمال.
- الحذف من الكلام له أدلّة وضوابط وشروط لابد من مراعاتها، فلا يكون عشوائيا، ومن أهمها وجود دليل على المحذوف.

كانت اختيارات ابن عجيبة في تقدير المبتدأ المحذوف موافقة لجمهور نحاة البصرة في الغالب، كما مرّ في النماذج المذكورة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانيا- المصادر الأخرى:

- ابن الأثير، نصر الله بن محمد، (1420هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين، بيروت، المكتبة العصرية.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1990م)، معاني القرآن، تح: هدى قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (2001م)، تهذيب اللغة، ط1، بيروت، دار إحياء التراث.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، (2002م)، الكشف والبيان، تح: أبو محمد بن عاشور، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1992م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود شاكر، ط3، القاهرة، مط المدني.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصلي، (د.ت) الخصائص، بيروت، عالم الكتب.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور، ط4، بيروت، دار العلم للملايين.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.
- حمودة، طاهر سليمان، (1998م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن، القاهرة، مكتبة المتنبي.
- داود، محمد، (1970م)، تاريخ تطوان، المغرب، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المطبعة المهدية.
- الرماني، علي بن عيسى، (1976م)، النكت في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله وآخر، ط3، مصر، دار المعارف.
- الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، ط1، بيروت، عالم الكتب.
- الزركشي، بدر الدين بن محمد، (1957م)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل، ط1، مصر، دار إحياء الكتب العربية.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، (2002م)، الأعلام قاموس تراجم، ط15، بيروت، دار العلم للملايين.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1407هـ)، الكشّاف، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.
- السامرائي، فاضل صالح، (2007م)، الجملة العربة تأليفها وأقسامها، ط2، الأردن، دار الفكر.
- سركيس، يوسف بن إليان، (1928م)، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مصر، مطبعة سركيس.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (د.ت)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن الشجري، أبو السعدات هبة الله بن علي، (1991م)، أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الشوكاني، محمد بن علي، (1414هـ)، فتح القدير، ط1، دمشق، دار ابن كثير.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (2000م)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- ابن عاشور، محمد الطاهر، (1984م)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنّى،(1381هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن عجيبة، أحمد بن محمد الفاسي، (1990م)، الفهرسة، تح: عبد الحميد حمدان، ط1، القاهرة، دار الغد العربي.
- ابن عجيبة، أحمد بن محمد الفاسي، (1999م)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تح: أحمد القرشي، القاهرة، ط: حسن عباس.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، (1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مصر، مط عيسى البابي الحلبي.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (1993م)، الحجّة للقرّاء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وأحمد الدقاق، ط2، دمشق، دار المأمون للتراث.
- الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، ط1، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي، (1964م)، غريب الحديث، تح: محمد خان، ط1، حيدر آباد، مط: دائرة المعارف العثمانية.
- الكتّاني، محمد عبدالحي، (1982م)، فهرس الفهارس والأثبات، تح: إحسان عباس، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- كحالة، عمر رضا، (1408هـ)، معجم المؤلّفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- اللبدي، محمد سمير، (1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله، (د.ت)، ألفية ابن مالك، دار التعاون.
- المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، تح: محمد عضيمة، بيروت، عالم الكتب.
- مجمع اللغة العربية، (د.ت)، المعجم الوسيط، مصر، دار الدعوة.
- مخلوف، محمد بن عمر، (2003م)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- مصطفى، إبراهيم، (1992م)، إحياء النحو، ط2، القاهرة.
- أبو المكارم، علي، (2007م)، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1، القاهرة، دار غريب.
- مكّي القيسي، أبو محمد بن أبي طالب، (1405هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم الضامن، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.
- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1420هـ)، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله الأنصاري، (1985م)، مغني اللبيب، تح: مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط6، دمشق، دار الفكر.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، (1439هـ)، التفسير البسيط، ط1، السعودية، عمادة البحث العلمي.
- ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (1422هـ)، شرح المفصّل، تح: إميل يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.